



من أجل خير الإنسان

المؤتمر العام الثالث
بغداد في ١٨-١٩ / ٢٠٠٨

تقرير هيئة الرقابة الإدارية والمالية العامة

يمكن تقسيم الفترة الممتدة من المؤتمر الثاني ١٩٩٩ ومؤتمرنا هذا إلى مرحلتين : الأولى من المؤتمر الثاني وحتى أيار ٢٠٠٣ ، تأريخ إفتتاح المركز العام في بغداد ، والثانية من مباشرة نشاطه في بغداد وحتى هذا المؤتمر .

المرحلة الأولى

خلال هذه المرحلة لعبت هيئة الرقابة دوراً متميزاً على صعيدي متابعة عمل الجمعية وهيأتها الإدارية، وبذلت جهوداً حثيثة للمحافظة على وحدة الجمعية وسلامة عملها .

في الجانب الأول ، شاركت الهيئة بشكل فاعل في جميع أتماعات الهيئة الإدارية للجمعية، مثبتة ملاحظاتها وأعتراضاتها (عند وجودها) على بعض قرارات وأجراءات الهيئة الإدارية، أدرجت في محاضر الأتماعات .

في الجانب الثاني، بذلت الهيئة قصارى جهودها للحفاظ على وحدة الجمعية، وسلامة عمل أعضائها، والتقيد بهيكلية عملها التنظيمي وفق نظامها الداخلي المركزي، والسعي لحل الخلافات بين قيادة الفرع في إقليم كردستان والمركز العام ، لكنها لم تستطع وقف التصرفات الإفرادية لقيادة الفرع التي أدت ، مع الأسف ، إلى أنفصال الفرع عن جسم الجمعية ، بعقدهم المؤتمر الرابع للفرع في آب ٢٠٠٣ ، بطريقة غير دستورية متعمدة ، الذي اتخذ قراراً بتغيير أسم المنظمة (أي الفرع) إلى (النجدة الشعبية) ، وهو ما يعني حل الفرع ونقل ممتلكات الجمعية إلى منظمة أخرى .

أستغلت قيادة الفرع لتميرير هذا العمل التخريبي، خطأ وقعت فيه الهيئة الإدارية العامة، نبهت اليه هيئة الرقابة كثيراً مطالبة بتصحيحه، عندما سمحت للفرع بوضع نظام داخلي مماثل للنظام الداخلي المركزي بكل صلاحياته لضرورة الحصول على اجازة العمل في الأقليم .

وبالرغم من ذلك ، أستطاعت الهيئة الإدارية العامة ، نتيجة السمعة الممتازة للجمعية ونشاطها الفاعل في الأقليم ، من أبقاء تسجيل الجمعية في الأقليم كجمعية عراقية ، في الوقت الذي كانت أنظمة الأقليم تجيز العمل للمنظمات الكردية والأجنبية فقط.

أخذت الهيئة الإدارية العامة، وفقاً للنظام الداخلي للجمعية، قراراً بفصل الأعضاء المشاركين في المؤتمر الرابع للفرع ، الذين عملوا أو ساندوا قرار الحل. ونتيجة التعقيدات القانونية الناتجة عن إزدواجية النظام الداخلي للجمعية والفرع، أضطرت الهيئة الإدارية العامة الموافقة على إجراء تسوية مع المنظمة الجديدة بخصوص ممتلكات الجمعية، تنازلت بموجبها عن ملكية عيادتي السليمانية وكلار ومقر الجمعية في أربيل، وبقيت الجمعية محتفظة بملكية الممتلكات الأهم والأوسع ، وهي مستشفى الولادة في أربيل وعيادة أربيل. ولا بد من الإشارة إلى ان هذه العملية التخريبية رافقها إستيلاء قيادة هذه المجموعة على الرصيد النقدي الموجود في عيادة أربيل ومقر الفرع.

أيدت هيئة الرقابة هذه التسوية ، شرط عرضها على المؤتمر الثالث للجمعية وأستحصال موافقته على هذا القرار، بإعتباره من صلاحيات المؤتمر الحصرية.

المرحلة الثانية

بعد مباشرة المركز العام لعمله في بغداد، تميز عمل الجمعية ونشاطها بنقلة نوعية ، فبالرغم من خطورة الوضع الأمني وعدم وجود ركائز للجمعية ، لا في بغداد ولا في بقية المحافظات خارج أقليم كردستان ، كانت الجمعية من أوائل المنظمات التي باشرت عملها في بغداد ، وأستطاعت في وقت قصير جداً ، البدء في تنفيذ مشاريع في إطار خطة الطوارئ ، التي أقرت قبل بدء الحرب ، ومن ثم تنفيذ مشاريع متنوعة في عدة مجالات.

وبالرغم من النقلة النوعية في عمل الجمعية ، التي مكنتها من احتلال مكانة متميزة بين منظمات المجتمع المدني المحلية ، والحصول على ثقة المنظمات المانحة الدولية ، تمثلت بتنفيذ مشاريع كبيرة ، كما أصبحت مرجعاً لتزكية وتشخيص المنظمات المحلية الأخرى التي تود المنظمات المانحة التعاون معها . نقول بالرغم من كل ذلك ، لا زالت الجمعية تعاني من ضعف في تنظيم عملها الإداري ، نتيجة عدم وجود لوائح داخلية أدارية ومالية مصادق عليها ، وعدم وضوح الضوابط المعمول بها لتنظيم عملها وفق نظام مؤسساتي ، بسبب أنعدام التفاعل والتعاون بين أعضاء الهيئة الأدارية العامة . ولا بد

هنا من الأشادة بجهود رئيس الجمعية الذي كان متواصلًا باستمرار مع كل دقائق عمل المركز العام والجمعية ككل.

وبشأن المسائل الخلافية التي برزت بين أعضاء الهيئة الإدارية العامة، أعتبرت هيئة الرقابة كل قرار يصدر عن الهيئة الإدارية سواء كان قد صدر بالاتفاق أو بالأكثرية قراراً شرعياً وقانونياً ولا يمكن لهيئة الرقابة الاعتراض عليه إلا إذا كان مخالفاً للنظام الداخلي للجمعية.

كانت لنا ملاحظات على التقارير المالية وتأخر تقديمها، وطالبنا بتقارير أكثر تفصيلاً ، ووجهنا أسئلة عديدة طلبنا توضيحاً حولها من الهيئة الإدارية ، التي كانت مستجيبة ومتفاعلة بصورة إيجابية مع تساؤلاتنا وانتقاداتنا. وبخصوص الإخفاق الذي حصل في جانب إعداد بعض التقارير المالية فقد ظهر لنا أن ذلك لا يعود إلى أخفاق الهيئة الإدارية ، بل إلى عوامل ومشاكل عديدة ، كتأخر التدقيق المالي ، وترك أمين الصندوق وظيفته دون سابق أنذار ودون تهيئة البديل. ولم تستلم هيئة الرقابة من أي عضو هيئة إدارية أي اعتراض رسمي حول القضايا التي ظهر الاختلاف حولها.

واخيراً تقترح هيئة الرقابة أن يتخذ المؤتمر قراراً يلزم الهيئات القيادية الجديدة بوضع وإقرار لوائح داخلية ملائمة ، تنظم الهياكل الإدارية للجمعية وتحدد مهامها ، وتوصيف وظائف العاملين وآليات التعيين أو التعاقد معهم ، وتحديد الرواتب والأجور بما يضمن تأمين كادر متخصص نوعي ، وضمن سقف زمني لا يتجاوز سنة واحدة ، وصولاً لتحقيق نظام مؤسساتي متكامل للجمعية.